التقرير السنوي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام 2020

الفهرست :

ت	المحتوى	الصفحة
-1	المقدمة	2
-2	التظاهرات والاحتجاجات	6 - 3
-3	حرية الرأي والنشر ومشروع قانون جرائم المعلوماتية	9 - 7
-4	الأقليات والمكونات القومية والدينية والمذهبية	10 - 9
-5	النازحين والمهجرين	12 - 10
-6	المغيبين والمختطفين والمعتقلين	16 - 12
-7	الفساد الاداري والمالي	19 - 16
-8	المرأة	21 - 20
-9	المخدرات	23 - 21
-10	العشوائيات	24 - 23
-11	الانتحار	24 - 24
-12	المقابر الجماعية	27 - 25
-13	التجاوزات على العقارات والممتلكات	29 - 27
-14	الالغام والمقذوفات والعبوات الناسفة	30 - 29
-15	منظمات المجتمع المدني	32 - 30
-16	الخاتمة	33 - 32

■ المقدمة :

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان (IFHRO) يسلط الاضواء من خلال هذا التقرير على العديد من الانتهاكات والتجاوزات والخروقات التي يتعرض لها المواطنون في عموم العراق، وتعمل منظمات المنتدى على تعزيز مبدأ المساواة والعدل وحفظ كرامة جميع المواطنين بعيداً عن اي اعتبارات كانت دينية او عرقية او طائفية او سياسية او فكرية ، ومناهضة كافة اشكال الانتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات الاساسية ، والنهوض بالواقع العراقي المتردي ، والسعي الجاد لتطبيق معايير حقوق الإنسان والديمقراطية .

ان حالة حقوق الانسان في العراق لعام 2020 كانت متدهورة وتمر بانتكاسات متكررة في مجال الحقوق الاساسية والحريات العامة ، واستمرار حالة العنف والاختفاء القسري والخطف والقتل والاغتيالات الى جانب الواقع الإنساني الخطير ، والازمات المالية والاقتصادية والصحية والسياسية والامنية فضلاً عن تدخل الدول الاقليمية في الشأن العراقي ، وانعدام فرص العمل ، والمشاكل المالية في صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية ، وارتفاع خط الفقر الى (32 %) والوضع المتدهور في مجالات السكن والصحة والبيئة وباقي الخدمات الاساسية والانسانية ، وتفشي الفساد في كافة المؤسسات الحكومية ، الى جانب وجود خطورة الميليشيات المسلحة التي تتحرك بسيارات حكومية وتقوم بإنتهاكات جسيمة بحق كل من يقف ضد نهجهم او من يطالب بالإصلاح والتغيير ، وكذلك بروز حالة الاستعراض العسكري والتهديد والتحدي والترهيب من قبل الجهات المسلحة في العاصمة بغداد وبعض مدن المحافظات الاخرى كل ذلك بسبب ضعف دور الحكومة في استتباب الامن وفرض سيادة القانون ، فاستغلت هذه المجاميع المنفلته الوضع الامني الهش وانطلقت بالسيطرة على الشارع العراقي لغرض بث الرعب والخوف والقلق في صفوف المجتمع وهدم مرتكزات الدولة ، كما تعاني المؤسسات الاعلامية والعاملين فيها من انتهاكات صارخة اثناء قيامهم بالتغطيات للفعاليات اليومية او نشر التقارير التي تتحدث عن الفساد او التجاوزات على حقوق المواطنين العراقيين .

ويشمل هذا التقرير على (14) ملف في (33) صفحة .

■ التظاهرات والاحتجاجات :

احتجاجاً على سوء الاوضاع المعيشية والخدمية والصحية والامنية المستمرة التي تعيشها البلاد، خرجت جماهير شعبنا العراقي وبمشاركة فاعلة للشباب والطلبة والمرأة والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني باعتصامات واحتجاجات وتظاهرات سلمية للمطالبة بالعديد من المطالب وتأتي في مقدمتها " تقديم الخدمات الاساسية ، وتوفير فرص العمل ، ونبذ سياسة المحاصصة المقيتة ، ومحاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة واسترداد الاموال المنهوبة ، وحصر السلاح بيد الدولة ، وإيقاف القتل والاغتيالات والاعتقالات العشوائية التي تطال الناشطين في المجال الحقوقي والمدني والاعلامي والفاعلين في الحراك الشعبي ، واطلاق سراح جميع المعتقلين والمختطفين والكشف عن مصير المغيبين والمفقودين ، والعمل على احترام مبادئ حقوق الانسان ، واحترام سيادة القانون وهيبة الدولة ، ورفض التدخلات الاقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للعراق " .

ان التظاهر حق من الحقوق الاساسية التي ضمنتها المادة (20) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية ودساتير الدول وتشريعاتها الخاصة ، وتمثل مظهراً من مظاهر ممارسة الديمقراطية في المجتمعات كافة لحرية الرأي والتعبير ، حسب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 ، كما نص الدستور العراقي لسنة 2005 في المادة (38) حيث جاء فيه :

اولاً / حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل .

ثانياً / حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر .

ثالثاً / حرية الاجتماع والتظاهر السلمي .

ان المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان يساند مطالب المتظاهرين السلميين ، ويدعوهم الى عدم الاحتكاك مع منتسبي الاجهزة الامنية ، او الاعتداء على الممتلكات العامة او الخاصة ، او قطع الطرق وتعطيل العمل ، كما يدين قيام القوات الحكومية والمليشيات المنفلتة باستعمال القنابل المسيلة للدموع والعنف والقوة والضرب بالهراوات والصاعقات الكهربائية والدهس بالسيارات العسكرية واستخدام العنف المفرط المميت من خلال عمليات القتل والقنص والاغتيالات والاعتقالات العشوائية من دون مذكرات قبض صادرة من القضاء العراقي ، وخلال الاعتقال مورس معهم ابشع انواع التعذيب في معتقلات الاجهزة الامنية والمقرات السرية واجبارهم على اعترافات مفبركة ، كما جرى الاعتداء على المتطوعين والمسعفين والعاملين في مجال الصحافة والاعلام واعتقال العديد منهم ومهاجمة مكاتبهم ، ونتيجة لهذا العنف المفرط فقد العراق نخبة من خيرة شبابه الثائر حيث استشهد اكثر من (700) متظاهر وجرح حوالي (25) الف اخر ، فضلاً عن وجود العديد من المختطفين والمغيبين والمعتقلين من الحراك الشعبي .

وبمناسبة الاستذكارية الاولى في 25 / تشرين الاول / 2019 لانطلاق التظاهرات الشعبية بإيام تعرض المشاركين الى اعمال عنف وانتهاكات ورفع الخيم من ساحة التحرير وبقية مدن المحافظات ، ثم جرت عمليات القتل والخطف والاعتقالات وبشكل واسع ومخطط ضد الناشطين البارزين من اجل بث الرعب واسكات الاصوات الداعية لاستمرار الحراك الشبابي .

وثق المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان استشهاد عدداً اخر من الناشطين والصحفيين والاعلاميين والاكاديميين والباحثين في الفترة من 6 / 7 / 2020 ولغاية 31 / 12 / 2020 وهم :

- اغتيال المرشح للانتخابات القادمة " عبدالمنعم رشيد السلماني " امام منزله في حي الجامعة ببغداد في 20 / 12 / 2020 .
- اغتيال الاستاذ الجامعي الدكتور " احمد الشريفي " في محافظة ميسان ، في 16/كانون الاول/2020.

- المتظاهر " صلاح العراقي " في منطقة بغداد الجديدة بالعاصمة بغداد في 15 / كانون الاول / 2020 .

- استشهاد العقيد " حمزة محمد " في قضاء دوكان بمحافظة السليمانية في 9/ كانون الاول /2020 .

- استشهاد المتظاهر " سربست عثمان " في قضاء دربندخان بمحافظة السليمانية في 8 /كانون الاول/2020 .

- استشهاد المتظاهر " ئاكو سليمان " في قضاء كفري بمحافظة ديالى في 7/كانون الاول/2020.

- المتظاهر "هريم محمد علي " ذو 13 عام ، في قضاء سيد صادق بمحافظة السليمانية في 7/كانون الاول/2020 .

- استشهاد المتظاهر " هيوا احمد فؤاد " في منطقة تكية بمحافظة السليمانية في 7 /كانون الاول/2020 .

- استشهاد المتظاهر " ادم يحيى " في قضاء جمجمال بمحافظة السليمانية في 7 /كانون الاول/2020 .

- استشهاد المتظاهرين " عباس حسين - محمد علي - أحمد راضي - حيدر خالد - حمزة رائد " في محافظة الناصرية في 27/تشرين الثاني/2020 .

- استشهاد المتظاهر " غازي التميمي " في بغداد في 6/تشرين الثاني/2020.

- استشهاد المتظاهر " عمر فاضل " في محافظة البصرة في 6/تشرين الثاني/2020.

- المتظاهر " احمد هاشم جبار " في محافظة البصرة في 2/تشرين الثاني/2020.
- اغتيال الناشطة " رهام يعقوب " في محافظة البصرة، في 19/آب/2020.
- اغتيال عضو تنسيقية التظاهرات في محافظة البصرة الناشط المدني " تحسين اسامة الشحماني " على يد مجموعة مسلحة داخل شقته التي يقطنها ، في 14/آب/2020.
- مسلحون مجهولون يطلقون النار على الناشط " هشام الهاشمي " في منطقة الزيونة ببغداد، في 6/تموز/2020.

كما جرى اعتقال العديد من الناشطين في المظاهرات وياتي في مقدمتهم :

- اعتقال الناشط " عباس لطيف " في قضاء الرفاعي بمحافظة ذي قار ، في 2020/12/26.
- اختطاف الناشطة المسعفة " انتصار ناهي " في باب المعظم ببغداد ، في 2020/12/21.
- اعتقال الناشط " علي عليوي " من ساحة التحرير ببغداد ، في 2020/12/20.
- محاولة اغتيال الناشطة المسعفة الدكتورة " ريم علي " ببغداد ، في 2020/12/19.
- اختطاف الناشط المدني " عباس الطائي " بعد استدراجه من ساحة التحرير في بغداد في 2020/12/11 .
- اعتقال نواب سابقين من كتلة التغيير في برلمان كردستان العراق وهم " شيركو حمه امين ، بيمان عز الدين ، عبدالله ملا نوري ، عزيز رؤوف " ، بتهمة تحريض المواطنين على التظاهرات في السليمانية ، وتم الافراج عنهم يوم 2020/12/14.
- الناشط " سجاد جبار العراقي " من مدينة الناصرية .
- الصحفي " توفيق التميمي " من بغداد .
- المحامي " علي جاسب " من العمارة .
- الكاتب والاعلامي " مازن لطيف " من بغداد واخرين .

ونتيجة لضعف الاجراءات الامنية لحماية المتظاهرين والمحتجين اضطر العشرات من الناشطين الى مغادرة مناطقهم بعد تعرضهم الى المضايقة والملاحقة والقسم الاخر غادر البلاد الى دول المهجر .

■ حرية الرأي والنشر ومشروع قانون جرائم المعلوماتية :

نتيجة التراكمات والاداء السيئ للطبقة السياسية وخوفهم من حرية الرأي والنشر في وسائل الاعلام والسوشيال ميديا والبيانات والتقارير المحلية والدولية التي تصدر لفضح الفساد الاداري والمالي والنهج الطائفي والمحاصصة والانتهاكات الفضة والاختفاء القسري وعمليات الاغتيال والقمع المنظم والولاءات للدول الخارجية ، يحاول المتنفذون في العملية السياسية ومن خلال مجلس النواب العراقي ومنذ عام 2011 ولغاية الان تمرير مشروع قانون جرائم المعلوماتية للحد والتغطية لهذه الانتكاسات الوطنية الى جانب تغييب ، ومصادرة الحريات العامة في البلاد واسكات الشعب وقواه المدنية من الصحفيين والاعلاميين والناشطين المدنيين ومنظمات حقوق الانسان والمدونين ومن عامة الناس في شبكات التواصل الاجتماعي في سابقة خطيرة للحد من النهج الديمقراطي في العراق الجديد بعد عام 2003 .

وكلف مجلس النواب ستة لجان للأشراف على مشروع هذا القانون الذي يتألف من "31" مادة وهم " اللجنة القانونية - لجنة حقوق الإنسان - لجنة الأمن والدفاع - اللجنة الثقافية - لجنة التعليم العالي - ولجنة الاعمار والخدمات " فقدمت نص هذا القانون بمواده المخالفة للمعايير الدولية ، والمعروف في اغلب دول العالم البرلمان يقوم بسن قوانين لحماية حقوق الإنسان وتكون لخدمة

المجتمع لا لفئه معينة دمرت البلاد بإدارتها الفاشلة ، وهذا القانون لا تسوده الانسانية ولا العدالة وسيء للغاية لكونه يصادر حرية الرأي والتعبير ويحد من الديمقراطية وتطلعات الشعب العراقي، والمنافية للأعراف والاتفاقيات الدولية ، ويدعو هذا القانون الى عدم الاعتراض على برنامجهم غير المثمر والاداء السلبي للمسؤولين في مؤسسات الدولة ، مما يتيح هذا القانون الفرصة لدعم الفاسدين وسراق المال العام ومرتكبي الجرائم المنظمة .

والمؤشر الواضح من هذا القانون هو الحد من وسائل الاعلام والصحافة ومن المدونين الفاعلين في شبكة الانترنيت مثل الفيسبوك والتويتر وانسغرام التي لعبت دوراً كبيراً في كشف وفضح العديد من ملفات الفساد والجرائم الاخرى كما تنص مواد هذا المشروع الجائر بالتدخل في خصوصيات المرأة التي تقوم بفتح حساب للنساء خاصة لهم بأسماء هم يختارونها احتراماً للأعراف الاجتماعية .

المشرعون لهذا القانون يهدفون ويوضحون من ان العراق بحاجة لتشريع قانون خاص للحد من جرائم " الارهاب - التجسس - المخدرات - الاستغلال الجنسي للأطفال - الاتجار بالبشر - تعرض المؤسسات العسكرية والامنية والاقتصادية للخطر - نشر الصور والمحادثات والتحريض على الفسق والفجور أو مخلة بالحياء أو الآداب العامة - وانتهاك الخصوصية والابتزاز الالكتروني - التشهير - إثارة النعرات الطائفية - سرقة بطاقات الائتمان - تهكير المواقع الرسمية - اختراق الحاسبات الخاصة - الاستيلاء على البرامج الجاهزة - اختراق الحسابات المصرفية - البطاقة الالكترونية - الإساءة إلى سمعة البلاد " .

وينص هذا القانون على العديد من المواد العقابية الصارمة والمبالغ فيها وهي عقوبات كبيرة مناهضة للقيم الانسانية والحريات العامة ، تبدأ من سنتين سجن الى المؤبد وغرامة تبلغ من (3 الى 50) مليون دينار عراقي .

ومن اشد العقوبات في مسودة هذا القانون هي المادة الثالثة والتي تنص على " يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن "25" مليون دينار عراقي ولا تزيد على "50" مليون دينار عراقي

كل من استخدم عمداً أجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات بقصد المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها " .

ان مثل هذا القانون يتســـم بالغموض والتهديد وعقوباته غير متوازنة ، وينتهك الحقوق وهو مشروع لخنق وتقييد الحريات ، ويعطي للمسؤول الحرية للقيام بإجراءات تعسفية في حال تمريره بالصيغة المتداولة الان ضد الافراد الذين يستخدمون شبكة الانترنيت ، لذا على اعضاء مجلس النواب الصـــف مع مصـــالح الشـــعب عند اصـــداره القوانين لا ان تدعم اغراض بعض الفئات والجهات السياسية المتنفذة والمسيطرة على زمام الامور في البلد ، والصيغة الحالية لهذا القانون منافية لشـــرعة الدولية لحقوق الانســـان والدســـتور النافذ وقانون العقوبات العراقي ، مما يتطلب اعادة النظر بمواده من خلال مســـاهمة الخبراء في القانون والمنظمات الحقوقية والمدنية ذات العلاقة لضمان عدم المساس بحقوق العراقيين او قمع حرية الرأي والتعبير للمعارضين السلميين وان لا يكون سلاحاً بيد السياسيين ، ويجب ان يكون متوافقاً مع المعايير الدولية .

■ الاقليات والمكونات القومية والدينية والمذهبية :

عانى اتباع الاقليات والمكونات القومية والدينية والمذهبية في عموم العراق من الاضـــطهاد والانتهاكات الجســـيمة والتمييز وعدم المســـاواة من قبل كافة الحكومات التي حكمت العراق عبر التاريخ ، ورغم الادعاءات والتصـــريحات بالاهتمام بحقوق هذه الفئات الاصـــيلة ، ولكن عند التطبيق الفعلي نرى الكثير من التجاوزات على حقوقهم ان كانت على مستوى المجتمع او تطبيق المواد الدستورية الخاصة بحقوقهم .

وتعرضـــوا الى حملات التعريب والتغيير الديموغرافي والتهجير القســـري ونقلهم الى مجمعات ســـكنية تحت ســـيطرة الاجهزة الامنية والقســـم الاخر تعرض الى الابعاد عن مناطقهم الى مدن اخرى في وســـط وجنوب العراق ، واعتقال العديد منهم نتيجة توجهاتهم الفكرية والســـياســـية ، وعمليات الانفال والقتل الجماعي ودفنهم في مقابر جماعية ، واســـتخدام الســـلاح الكيمياوي ، وافراغ القرى من سكانها ومن ثم حرقها وتدميرها وزرعها بالالغام وجعلها مناطق محرمة .

ومن اخطر تلك الجرائم ما تعرض له " الايزيديين والمسيحيين والشبك وتركمان تلعفر والكاكائية وغيرهم " في عام 2014 من جرائم وحشية من قبل تنظيم داعش الارهابي عند احتلال مناطقهم الاصلية من عمليات ابادة جماعية وتهجير ونزوح قسري واغتصاب وسبي النساء ، واعدمات عشـــوائية ، والاســـتيلاء على ممتلكاتهم ووثائقهم الثبوتية ، وتدمير وحرق منازلهم ومزارعهم ومراكزهم الدينية والثقافية والتراثية .

كل هذه الجرائم والمضـــايقات والانتهاكات المســـتمرة والخطيرة ادت الى هجرة " (100) الف ايزيدي من مجموع (450) الف نسمة ، و(40) الف صابئي مندائي من اصل (50) الف نسمة ، الى جانب نزيف الهجرة للمكون المسيحي الذي ترك العراق ما يقارب مليون شخص من مجموع مليون ونصف نسمة " واخرين من بقية المكونات والاديان الى مختلف بلدان العالم .

وما زالت هذه المكونات تعاني من اشكاليات تنفيذ المادة (140) في مناطقهم ، وهيمنة المليشيات المســـلحة في مناطقهم الى جانب التمييز والتهميش والاهمال والتدخل من قبل بعض المجاميع واحزاب السلطة المتنفذة في خصوصياتهم وشؤونهم السياسية والمناصب الادارية والثقافية .

■ النازحين والمهجرين :

من الملفات المزمنة في الدولة العراقية هو ملف النازحين والمهجرين قســـرياً الذي جاء نتيجة عمليات الارهاب والعنف والتعصـــب الطائفي والثأر وتصـــفية الحســـابات والتغيير الديمغرافي ليصـــبح من الملفات المعقدة ، وتعتبر هذه العوامل انتكاســـة وطنية في تاريخ العراق المعاصـــر، وستبقى احداثها المريرة في ذاكرة المواطنين العراقيين بكافة قومياته واديانه ومذاهبه .

ورغم اعلان دحر الارهاب من قبل الحكومة منذ ثلاث اعوام يواجه المواطنون في المخيمات والساكنين في الاماكن الاخرى ممن تبقى من صعوبة العودة الى مناطقهم الاصلية التي غادروها قسراً نتيجة وجود تحديات جدية تأتي في مقدمتها " اهمال ومماطلة السلطات الحكومية في انهاء المعاناة الصعبة ، وعدم توفير الاجواء والإجراءات المناسبة للعودة ، الى جانب الوضع الامني الغير المستقر في مدنهم ومناطقهم بسبب تعدد الجهات والجماعات المسلحة المتواجدة في هذه المناطق والتي تمارس الضغوطات والتهديدات والابتزاز ، وعمليات انتقامية عشوائية ، ورغم قيام الحكومة بوضع خطة لإنهاء جميع المخيمات المنتشرة في البلاد واعادة اكثر مليون ونصف مليون نازح ، فما زال هناك اكثر من مليون نازح غير عائد لغاية الان .

ان ما جرى للنازحين والمهجرين يعتبر خرقاً واضحاً للقواعد والاعراف الدولية ، وللقانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان والشرائع السماوية ، ومن اجل عودة كريمة لهم يجب اخراج جميع القوات المسلحة المتواجدة في مدن النازحين ومنع ظاهرة التسلح وتسليم الملف الى قوات الشرطة العراقية حصراً لفرض سلطة القانون الى جانب توفير الخدمات الاساسية ، وتأهيل مناطقهم واحترام خياراتهم وكرامتهم الانسانية .

وخلال هذا العام قامت وزارة الهجرة العراقية وبالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية بإغلاق (15) مخيماً ومركزاً للنازحين في محافظات بغداد والأنبار وصلاح الدين وديالى ونينوى وكربلاء وكركوك ، واعادتهم الى مناطقهم الاصلية وشمولهم بالمنحة المالية ومستلزمات العودة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة واستحصال الموافقات الأمنية وتأمين آلية النقل وإيصالهم لمناطق سكناهم الأصلية .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان يدعو الحكومة العراقية والهيئات والمنظمات والوكالات الدولية الى تقديم المساعدة للعراق في اعادة اعمار المدن والمناطق التي دمرها الارهاب والعمليات العسكرية ، ومساعدة النازحين في العودة الطوعية لمناطقهم ، والنهوض بالحالة الامنية والاقتصادية والخدمية ، وتذليل كافة الصعوبات من اجل عودة الحياة الطبيعية لها ، وايجاد الحلول المناسبة لاحترام التعددية والحرية والامان والسلام ومناهضة كافة الافكار والتوجهات الطائفية والمذهبية ، وتفعيل القوانين العقابية ضد مروجي العنف والتعصب وخطاب

الكراهية ، ويجدد المنتدى دعوته لتفعيل القرارات التي تم اصـــــدارها من قبل مجلس النواب ومجلس الوزراء العراقي والتي تدعم حقوق الضـحايا والمواطنين الابرياء في المناطق المدمرة ، وابرزها :

1- اصدر مجلس الوزراء العراقي القرار المرقم (92) لسنة 2014 والذي ينص على :

" اعتبار ما تعرض له الايزيدون والمســـيحيون والتركمان والشـــبك على يد عصـــابات داعش الارهابية جريمة ابادة جماعية " .

2- اصدر مجلس النواب العراقي في 26/ كانون الثاني / 2017 قراراً باعتبار سهل نينوى منطقة منكوبة بعد تدميرها من قبل تنظيم داعش والعمليات العسكرية .

3- اصدر مجلس النواب العراقي في 17 / نيسان / 2017 قراراً باعتبار مدينة سنجار مدينة منكوبة .

■ المغيبين والمختطفين :

تسعى العديد من المنظمات الحقوقية والانسانية والجهات ذات العلاقة الى تفعيل موضوع المغيبين والمختطفين في العراق ، هذا الملف الذي اصـبح الهاجس الابرز في المجتمع العراقي وللحركات الحقوقية والمدنية العاملة في مجال الحرية والديمقراطية والقانون والعدالة وحقوق الانســان ، الى جانب اهتمام المنظمات الدولية والاقليمية لحسـم هذا الملف المأسـاوي في الدولة العراقية ، الا ان

جميع هذه الاهتمامات والمناشدات والدعوات تصطدم بالعقلية الإستبدادية والطائفية والسياسية والتي جعلت من الدولة وكأنها دولة قمعية ومسيّرة .

وملف المغيبين والمختطفين والمعتقلين يعتبر من الملفات المعقدة في العراق منذ عهد النظام البائد ولغاية الان ، وتجددت بشكل كبير خلال الاقتال الطائفي والعمليات الارهابية ومرحلة احتلال تنظيم داعش عام 2014 وما بعدها لا سيما في مرحلة عمليات القمع والتهجير القسري والنزوح الكبير للأهالي من مناطقهم الاصلية ، وكذلك عند تحرير المدن من قبضة داعش .

والحكومات المتعاقبة على سدة الحكم تقصّدت في اهمال هذا الملف الخطير ، ولم تستطع التحرر من تغيب الافراد الذين يختلفون معهم او عن نهجهم الذي دمر البلد ، واغلب المغيبين تم اعتقالهم من قبل القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي عند نقاط التفتيش او في مخيمات النزوح او في ساحات التظاهر والاماكن العامة من البلاد ، وزجهم في معتقلات غير مطابقة للمعايير الدولية ، ويمارس ضدهم ابشع انواع التعذيب والاهانة والسخرية والحط من كرامتهم الانسانية ، الى جانب ابتزاز عوائلهم ، والنسبة الاكبر منهم مصيره مجهول .

ان ضعف الدولة والاصرار على غض النظر عن التجاوزات والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المواطن في مجال حقوق الانسان في العراق ، ونتيجة انتشار المليشيات المسلحة والعصابات المنظمة المسنودة من قبل الاحزاب الحاكمة المتنفذة ، ادت الى فسح المجال للجهات المسلحة المنفلته بحرية الحركة ، واتخاذ القرارات بالاعتقال التعسفي والاختطاف والتغيب والتصفية خارج أطر القانون ، والحكومة تبتعد عن حسم هذا الملف لكونها لا تستطيع ولا تمتلك الارادة الحقيقية لمعالجته .

ورغم نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين والاتفاقيات والقرارات الشرعية والمحلية الاخرى على الحماية ومناهضة كافة اشكال الاعتقالات والاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب او الحرمان من الحرية في مكان مجهول ، أو التستر على مصير أو مكان الشخص المختفي قسرياً ما يضعه خارج حماية القانون ، وتنص الاتفاقية الدولية الخاصة بالحماية من الاختفاء القسري التي صدرت في شهر كانون الاول لسنة 1992 ، والتي وقع العراق عليها عام 2010 الى جانب (98) دولة اخرى تعلن التزامها بهذه الاتفاقية على أن توقيف الفرد من قبل

اجهزة الدولة والمجموعات المسلحة الاخرى التي تعمل بإذن من السلطات ، كما نص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مادته السابعة على ان اي عمل من أعمال الاختفاء القسري يعتبر جريمة ضد الكرامة الإنسانية .. فضلاً من كونه انتهاكاً خطيرًا وصارخًا لمبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية " .. ولا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع الحرب ، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي ، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري، فضلاً عن عما تضمنه الدستور العراقي وقانون العقوبات واصول المحاكمات الجزائية من نصوص حول الاعتقالات والتوقيف واماكن الاحتجاز، وفترة عرض اوراق التحقيق للمتهم الى القضاء خلال مدة لا تتجاوز اربع وعشرين ساعة من حين القبض عليه ، ولا يجوز تمديدها الا لمرة واحدة وللمدة ذاتها .. وفي الفصل الثاني الحريات من الدستور العراقي ونص المادة (37) الفقرة ب : لا يجوز توقيف احد أو التحقيق معه الا بموجب قرار قضائي ، والفقرة ج : يحرم جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية، ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي اصابه وفقاً للقانون .

ولا يزال اعداد المغيبين والمفقودين في العراق غير مثبت رسمياً من قبل السلطات العراقية، وهناك احصائيات بوجود (57) الف معتقل في السجون الرسمية (28) الف منهم محكوم ، و(29) الف موقوف بدون محاكمة الى جانب وجود محتجزين في سجون ومراكز اعتقال سرية تابعة لبعض المليشيات المسلحة ويقدر عددهم بالآلاف اغلبهم اعتقلوا نتيجة ابعاد طائفية وسياسية وتشابه بالاسماء لكون اغلب المغيبين هم من ابناء مناطق ومدن محافظات (نينوى والانبار وصلاح الدين وديالى واطراف من كركوك وبغداد وبابل) ، والعديد منهم حتى السلطات القضائية لا تعلم عن اماكن احتجازهم او سبب اعتقالهم لكون اغلبهم تم اعتقاله بدون اوامر صادرة من القضاء ، وهناك من تم اطلاق سراحه بعد سنوات من احتجازه بعد دفع مبالغ كبيرة لمحتجزيه ، كل هذ يعطي مؤشرات على ان هناك سجون سرية متعددة غير تابعة للحكومة وخارج سيطرتها تشرف عليها الميليشيات المنفلتة التي منحت الصفة القانونية ، وتعمل ما تشاء وبدون اي رادع او خوف ، ويعتبرون انفسهم اعلى من سلطة القانون او من اي شخصية سياسية ، ولا تستطيع اي جهة حكومية او برلمانية او مدنية او حقوقية من زيارتهم او الاطلاع او التقرب من اسوار هذه المعتقلات جرف الصخر نموذجاً .

اغلب المعتقلين والمختطفين والمغيبين تم اعتقالهم من قبل الميليشيات والمجموعات المسلحة التي كانت مع القوات الامنية العراقية في المناطق المحررة ، واغلب المعتقلين هم من العوائل الفقيرة ويعيشون في ظروف قاهرة .

وحسب تقديرات المنظمات الدولية المهتمة في هذا المجال كشفت مؤخراً ولمناسبة اليوم العالمي للمفقودين من ان هناك ما يقارب من (40 ألف) شخص مصيره مجهول في العراق من الذي تم اعتقالهم وتغيبهم من عام 2014 ولغاية عام 2018 ، الا ان المنظمات المحلية واهالي الضحايا يؤكدون على ان اعدادهم اكثر من ذلك .

ونتيجة ضغوطات الاهالي في تلك المناطق قام العديد من السياسيين ونواب المكون السني بزيارة رئيس الوزراء السابق وطرح قضية ملف المغيبين في منطقة جرف الصخر وقدموا قائمة باسماء (643) شخص مغيب ، وكان الرد هو ان هذا الملف شائك تشترك فيه جميع أطراف العملية السياسية وله ابعاد اقليمية .

وتصاعد مطالبات المهتمين بالشأن الحقوقي والانساني في العراق ، وذوي المغيبين ، والمنظمات الدولية المعنية ، المطالبين بمعرفة مصير هؤلاء الضحايا ، ويوجهون اصابع الاتهام الى تجاهل الحكومة العراقية واجهزتها الامنية ، والفصائل المسلحة ويحملونهم المسؤولية القانونية الكاملة ، بالمقابل لا توجد اي مؤشرات او اي تحرك جدي من قبل السلطات الحكومة في حسم هذا الملف المعقد والخطير .

والعديد من ذوي المفقودين والمعتقلين يتعرضون للتهديد والاعتقال بتهم الارهاب عندما ترتفع اصواتهم من اجل معرفة مصير ابنائهم من قبل بعض القوات الامنية والجماعات المسلحة .. وتدعو هذه العوائل معرفة اسباب اعتقالهم ، واذا كانوا متعاونين مع تنظيم داعش او العمل معهم، ويطالبون بإحالتهم الى القضاء لحسم قضاياهم .

وكانت الامم المتحدة قد دعت الحكومة العراقية إلى التحقيق في جميع حالات الاختفاء القسري وتحديد مصير المفقودين والمختطفين وأماكن وجودهم وإعادة المحتجزين إلى عوائلهم ، وتحديد المسؤولين عن عمليات الاختطاف والقتل ومحاكمتهم.

ونتيجة الضـغوطات الشـعبية صـوت مجلس النواب العراقي في 14/أيلول/2019 على تشـكيل لجنة لبحث ملف المفقودين والمغيبين وإعادة النازحين ، وتتألف من رؤساء الكتل النيابية وممثلين عن اللجان (القانونية - الأمن والدفاع - وحقوق الإنسان - والهجرة والمهجرين) .

واستبشـرت المنظمات وعوائل المغيبين خيراً عندما اعلن رئيس الحكومة مصـطفى الكاظمي في 18/أيار/2020 عن تكليف وزارة الداخلية بمهام البحث والتحري والتحقيق في قضـية المواطنين العراقيين المعتقلين والمختطفين والمغيبين قسـرياً وشـهداء تظاهرات تشـرين الباسـلة ، وكشـف ملف السجون السرية في البلاد .

■ الفساد الاداري والمالي :

الفسـاد احد اهم الملفات الذي دمر الدولة وجعل الشـعب العراقي من افقر شـعوب المنطقة فقد اقدم كبار المسـؤولين والعاملين في المؤسـسـات الحكومية على تدمير جميع قطاعات المجتمع العراقي من خلال سـوء الادارة وتبذير الاموال العامة والفسـاد المسـتشـري وتعاطي الرشـوة في الدوائر ونهب المال العام وتهريبه الى الخارج دون ان يطالهم القانون ، وكانت النتائج تفشـــي معدلات الفسـاد في العديد من المؤسـسـات والتي وصـلت الى اكثر من (22) الف ملف فسـاد ويأتي في مقدمتها " ملف الكهرباء الذي تم الصـــرف عليه (80) مليار دولار ولغاية الان متدهورة فهناك

مدن لا تحصل على التيار الكهربائي اكثر من اربعة ساعات في اليوم الواحد ، وصرف (149) مليار دولار على المؤسسة العسكرية منها صفقات الاسلحة الفاسدة وأجهزة كشف المتفجرات ، وملف مزاد العملة وعمليات غسيل الأموال وتهريبها الى الخارج ، وملف الفساد في إيرادات الكمارك ، وملف بناء المدارس الذي كلف الدولة (22) مليار دولار ولغاية الان هناك (800) مدرسة طينية - و(15) الف مدرسة بحاجة الى تأهيل ، والعراق بحاجة الى بناء (11) الف مدرسة جديدة ، والملف الصحي الذي تم صرف (17) مليار دولار لتطويره ووضعه لغاية الان مزري ، وخصص (32) مليار دولار للمجال الزراعي لكن العراق يستورد ابسط المنتجات الزراعية من الخارج ، الى جانب وجود (650) الف فضائي يستلمون رواتبهم ، فضلاً عن الفساد الكبير في (6) الاف مشروع وهمي بلغت خسائره (178) مليار دولار ، وملف التراخيص الجائرة وتهريب النفط فقط خلال خمس سنوات كان قد بلغ (90) مليار دولار ، وفضيحة فساد شركة (أونا أويل) النفطية ، وفقدان سبعة مليارات دينار في البنك المركزي العراقي نتيجة تسرب مياه الأمطار في خزنة البنك .

وقد احالت هيئة النزاهة العديد من المتهمين الى العدالة الا ان عملها يصطدم بالجهات الفاعلة والمسيطرة على سياسة البلاد وعدم قدرتها على مواجهة هؤلاء الفاسدين فقد احالت اكثر من ستة الالف قضية جزائية الى القضاء شملت وزراء ووكلاء وزارات وبرلمانين ومستشارين ومحافظين ومن هم بدرجة مدير عام ومن اصحاب الدرجات الخاصة وبقية الدرجات الاخرى واغلبهم هاربين الى خارج العراق ، وكانت ابرز جرائم الفساد قد حدثت في صفقات العقود في وزارات مثل النفط والصناعة والزراعة والصحة والبيئة والدفاع والداخلية والتربية والإسكان والإعمار وعدد من المحافظات الى جانب انتشار ظاهرة الموظفين والمتقاعدين الفضائيين بأعداد كبيرة ، والمشاريع الوهمية حيث أخفقت في تنفيذ مشاريع خدمية في العراق رغم استلام الاموال المخصصة لها .

رغم الانتقادات المحلية والدولية لجهود الحكومة في القضاء على الفساد الذي دمر هرم الدولة لعدم وجود محاسبة قانونية فاعلة وبرامج وطنية حقيقية لمناهضته ، ولغاية الان الاجراءات لا زالت غير جدية والفاسدون محميون من جهات سياسية متنفذة داخلياً وخارجياً وينفذون اجندتهم

بطرق ملتوية ويســتولون على الاموال من خلال الاختلاس والرشــوة وعمليات التزوير وســرقة الاموال ومخالفة التعليمات، الاهمال واخذ العمولات مقابل التلاعب في الصـفقات او الارسـاء الى جهة معينة متفق عليها مســبقاً، وتأخير وعرقلة الاجراءات ومعاملات المواطنين لكي يضــطر لدفع الرشــوة ، اســتغلال الصــلاحيات لهدر المال العام، ومزاد العملة وعمليات غســيل الأموال وتسـهيل تهريبها لكونه المنفذ الوحيد لإخراج العملة الصـعبة من البلاد ، وقبول الهدايا ، والكسـب غير المشــــروع ، والتزوير والاحتيال وتبذير الاموال العامة ، والاخطر افلاتهم من العدالة مما ادى الى ارتفاع نسـبة الفقر بين صـفوف المواطنين ليصـل الى (32%) من نفوس العراق البالغ اربعون مليون نسمة ، وتعتبر المحافظات التالية اكثر فقراً في العراق :

- المثنى 52%
- الديوانية 48%
- العمارة 45%
- ذي قار 44%
- نينوى 37%

وانتشار البطالة في صفوف الشباب لتصل الى 40% وخاصةً بين صفوف الخريجين واصحاب الشهادات العليا .

والفســاد فعل إجرامي لا أخلاقي ادى الى تحطيم تطلعات العراقيين ووصــلت الاوضــاع الى عدم قدرتهم على تمرير الموازنة العامة في البلاد وصــــرف رواتب الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية في مواعيدها ، ويعتبر العراق من بين عشـرة دول الأكثر فسـاداً على الصـعيد الدولي وفق الدراسات للمنظمات الشفافية نتيجة مؤشرات الفساد الكبير في مؤسسات الدولة .

- ديون العراق :

فقد العراق الكثير من ثرواته بســـبب الحروب والفســـاد حيث كانت حجم ديون العراق قبل عام 2003 قد بلغت (120) مليار دولار ، وطلب العراق من الدول وبالتنســـيق مع صـــندوق النقد الدولي وهيئة الامم المتحدة دفع أصـــل الدين فقط دون الفوائد ونجح في ذلك ، ومن عام 2004 ولغاية 2014 ارتفعت وارادت الدولة العراقية الى (1000) مليار دولار نتيجة ارتفاع واردات النفطية لا ســـيما من العراق كدولة ريعية تعتمد على 86% على النفط و 14% على بقية المواد المتواجدة في البلد ذهبت منها (600) مليار دولار الى جيوب الفاســـدين ، واليوم تجاوزت ديون

العراق الخارجية والداخلية الى اكثر من (134) مليار دولار ، ويحتاج الى (300) مليار دولار لإعادة المعامل والمصـــانع والقطاع الصـــحي والزراعي والمدن التي دمرها الارهاب والعمليات العسكرية .

التوصيات :

ولمكافحة الفســاد الاداري وسـرقة المال العام يتطلب تعزيز الدور الرقابي من خلال دعم واسـناد عمل هيئة النزاهة والقضـــاء من قبل جميع القوى الســياســية والمؤســســات الاعلامية والمدنية والاجتماعية لملاحقة الفاسـدين وعدم التهاون مع المتهمين في جرائم الاختلاس والسـرقة وغسـل الاموال ، وان تكون هناك ارادة حقيقية للتصـــدي لهؤلاء المجاميع من خلال الملاحقة القانونية لينالوا جزاءهم العادل واعادة الاموال التي تم سرقتها لذا يتطلب القيام بالإجراءات التالية.

- عدم التدخل في شؤون القضاء .
- تفعيل المؤسسات الرقابية وان تكون مدعومة من السلطات الثلاثة .
- إيقاف مزاد العملة الذي يدمر الاقتصادي والقيام بإصلاح نظام المصارف ومناهضة عمليات غسيل الاموال .
- استحداث مواد قانونية جديدة لقانون العقوبات العراقي تكون صارمة بحق مرتكبي جرائم الفساد .
- ابعاد الاشخاص ممثلي الجهات السياسية المتهمة اعضاءها من عمل لجان مناهضة الفساد.
- عدم شمول السجناء من الفاسدين والمرتشين والمدانين بقضايا الفساد وهدر المال العام بقانون العفو العام .
- تفعيل مذكرات ملاحقة الهاربين الى الخارج عن طريق الشرطة الدولية " الانتربول " .
- على الحكومة تقديم شكاوي خارجية في كل دولة العالم ضد المطلوبين الذين هربوا الاموال العراقية ومتابعة ارصدتهم .
- تأسيس صندوق اعادة الاموال المسروقة والمهربة في الداخل والخارج .
- تقديم اكراميات لكل من يقدم معلومات عن الفساد .
- مساهمة المؤسسات الاعلامية والمجتمع المدني في تعزيز مناهضة الفساد في العراق من خلال التوعية .
- اهمية انضمام العراق الى الاتفاقيات الدولية المناهضة للفساد .
- ايجاد خطط متوازنة لعمليات الاستيراد والتصدير .
- مشاركة الرأي العام في مراقبة تضخم اموال المسؤولين .

■ المرأة :

المرأة في العراق مسلوبة الارادة والحرية نتيجة الاعراف الاجتماعية والقوانين الوضعية والهيمنة الذكورية التي تحد من كرامتها وانســـانيتها واســـتقلاليتها ، حيث لازالت تتعرض لجرائم القتل غسلاً للعار ، والعنف والاستغلال والتحرش الجنسي واللفظي والانتهاكات اليومية الاخرى رغم ذلك تتصـــدى المرأة بكل شـــجاعة لجميع هذه التحديات وتمارس دورها الكبير في بناء الاســـرة والمجتمع وتعزز طموحها في العمل والتعليم وانخراطها في عمل منظمات المجتمع المدني .

وحسب احصائيات وزارة الداخلية تم تسجيل (15) الف حالة للعنف الاسري خلال عام 2020 ، وتم رصد (9) الاف حالة اعتداء من قبل الازواج على زوجاتهم ، بسبب الشك وخاصة استخدام الاتصـالات والتواصـل الاجتماعي والمشـكلات الاقتصـادية وتعاطي الكحول والمخدرات والعنف الجنسي والخيانة الزوجية الذي يحدث داخل الاسرة ، هذه الاحصائية تمثل الحالات المسجلة فقط في المراكز .

لقد حققت المرأة العراقية عبر نضـــالها الطويل الذي يمتد منذ تأســـيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 حقوقاً على الصـعيد الاجتماعي والسياسـي والاداري من خلال استلامها بعض المناصـب الوزارية واعضاء في البرلمان ونسبتهم 25% التي اقرها الدستور العراقي ، الى جانب مساهمتها في بناء مرتكزات الدولة .

وتحاول الجهات المتنفذة والمهيمنة على السلطة بالتصدي للمرأة التي تشكل نصف المجتمع بعدم السماح لها في المشاركة الحقيقية في المساهمة بالقرارات المصيرية والاساسية التي تخص البلاد.

ان حقوق المرأة ومناهضة العنف الموجه ضدها هي مسؤولية الجميع فضلاً عن اهمية اصدار قانون فاعل يحميها من ترسبات الماضي والعقلية المتخلفة وانقاذها من جرائم القتل والظلم والتهميش والمضايقة والعوز التي تلحق بجيوش من الارامل والمطلقات والعاطلات عن العمل والتي تقدر اعدادهم من (5 الى 6) مليون ، فضلاً عن اجبارهم على الزواج المبكر " ومنهم قاصرات " ، وترك المقاعد الدراسية ، وتحملهم مسؤولية معيشة الاطفال بعد ترك او غياب معيلهم ، لذا يتطلب من مجلس النواب العراقي الاسراع في سن قانون مناهضة العنف الاسري ، وتخصيص مبالغ مالية لمساعدة الامهات المعيلات للايتام ، والقوانين الاخرى الرادعه لمحاسبة ومعاقبة مرتكبي جرائم العنف وتقديمهم للعدالة .

■ المخدرات :

يعتبر ملف المخدرات من اخطر الملفات الموجودة في اغلب مدن البلاد وخطورته ترتكز على ضرب فئة الشباب في المجتمع العراقي لتدمير حياتهم النفسيّة والجسديّة والصحيّة واستنزاف طاقاتهم مما ينعكس سلباً على دورهم في بناء الوطن ، حيث انتشر هذا الوباء المدمر في المدارس والجامعات ومخيمات النزوح والمقاهي الشعبية والكافتريات من خلال الاركيله او السكائر او التعاطي المباشر .. والملفت للنظر توفير هذه المواد السامة وبأسعار زهيدة بينما أسعار هذه المخدرات في دول الجوار عالية ومكلفة .. واخطر المناطق في العراق التي تنتشر فيها هذه المواد المخدرة والسامة " تعاطي والاتجار بها " هي مدينة البصرة وتليها بغداد والعمارة وديالى وكوت والنجف وكربلاء وكركوك والسليمانية " .

ومن اهم اسباب اتساع ظاهرة انتشار المخدرات بهذه السعة جاءت من تسهيلات الدول المجاورة للعراق وانتشار البطالة وانخفاض فرص العمل المناسب، والحالة الاقتصادية المتدهورة، وروتين الحياة واهمال الاهل وقلة المتابعة والتوعية والمشاكل الاجتماعية وغياب الردع واصدقاء السوء،

والنزوح القسري، الى جانب ضعف سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية ليصبح العراق ممراً ومنطقة شبه حرة لتجارة المخدرات وتوزيعها وتهريبها فضلاً عن الادمان عليها .

وتستخدم شبكات التهريب ادخال المخدرات الى العراق عن طريق الممرات الجوية والبحرية والجبلية والبرية الحدودية من خلال استخدام الطائرات المسيرة وعن طريق المشاحيف في الأهوار، بدءاً من محافظة البصرة وميسان وواسط وديالى والسليمانية واربيل ليتم توزيعها فيما بعد .. فضلاً عن استخدام النساء والرجال في ادخالها عبر المنافذ الحدودية خاصةً ايام الزيارات والمناسبات الدينية .. وتشير التقارير من ان 80% من المخدرات مثل " الكرستال (صفر 1) التي تمنع الانسان من النوم لعدة ايام والكابتيكول والكوكايين ومواد الهيروبين والحشيشة والترياك والافيون وارتين وحبوب الهلوسة والكبسلة الكابوتين والفاليوم وحقن المورفين والكلوروفورم " تدخل عن طريق ممر ايران وأفغانستان وسوريا ولبنان و 20% منها عن طريق الكويت مع نسب متفاوتة بالمناطق الحدودية الاردنية الى جانب وجود المصانع والمزارع لزراعة الخشخاش والقنب والنباتات المخدرة الأخرى داخل الاراضي العراقية .

واغلب تجار المخدرات هم من المجرمين وارباب السوابق والمشبوهين ولديهم علاقات متينة مع أصحاب النفوذ ويمتلكون دعماً من قبل المليشيات والجماعات المسلحة والمجاميع الفاسدة المسنودة من قبل اشخاص يعملون في السلطات الحكومية العليا ، ويتحركون بسيارات مظللة بدون ارقام .. وفي مناطق متعددة يتم القاء القبض على العشرات من المروجين وتجار المخدرات والمتناولين الذين يتحركون بحرية شبه تامة نتيجة دعمهم والتستر عليهم وتقدر اعدادهم بالآلاف، وعندما يتصدون الخيرين من ابناء الاجهزة الامنية وبكل شجاعة للأفراد والشبكات ويتم اعتقالهم وتمارس التهديدات والضغوطات على القضاء ومراكز الشرطة لتعيق احالة بعض منهم الى المحاكم ويخلى سبيلهم بسبب التواطؤ لوجود نسبة معينة لهم مقابل دعمهم واسنادهم ، ويتعرض العديد من المراتب والضباط من قسم مكافحة المخدرات الى تهديدات مباشرة من قبل بعض قيادات المليشيات والعشائر والمتنفذين في الدولة .

ورغم التحذيرات المستمرة من قبل بعض اعضاء مجلس النواب وقيادات الشرطة والنخب الثقافية والاكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام من خطورة الوضع وانتشار جرائم القتل

والســـرقة والزنى بـالمحـارم والمشـــاجرات والاعتداءات الاخرى وعمليات الانتحار الا ان الاجراءات الحكومية من الناحية الامنية والعلاجية والتوعوية ليســـت بمســـتوى الكارثة التي يتعرض لها البلد ، واصبحت المواد المخدرة تباع في ارصفة الشوارع العامة وبشكل واضح .. واتخذت المليشـــيات والعصـــابات المجرمة من تجارة المخدرات مصـــدراً مالياً مهماً لتمويل نشاطاتهم وعملياتهم الاجرامية على حساب حياة الشباب في العراق .

■ العشوائيات :

برز ملف العشـــوائيات (مدن الصـــفيح) بعد عام 2003 بصـــورة كبيرة في مدن العراق نتيجة الاضطرابات والنزوح والتهجير القسري وانتشار البطالة وازمة السكن والعوز والحرمان حيث تؤكد التقارير الحكومية والمنظمات المدنية والدولية عن وجود اكثر من اربعة آلاف موقع عشـوائي يقطنها (13%) من عدد نفوس الشـعب العراقي البالغ حسـب التقديرات (40) مليون نسـمة ، حيث قام المواطنون البسـطاء والمحتاجين ببناء مسـاكن ومحلات عشـوائية غير نظامية على اراضـــي الدولة ، وتفتقر هذه المجمعات الى التخطيط العمراني، والشـــوارع غير المبلطة ، وانعدام الصرف الصحي ، وشبكات الماء والكهرباء الى جانب افتقارها للمدارس والمستوصفات الصـحية يضـاف لها عدم تهيئة هذه المسـاكن لتحمل الظروف المناخية سـواء ايام هطول الامطار او ارتفاع درجات الحرارة .. وتأتي العاصـــمة بغداد في مقدمة هذه المدن ب" 1000 " مجمع يضـــم " مليونين و 500 الف مواطن " .. وفي محافظة البصـــرة " 700 " وحدة سـكنية وعدد سـكانها ما يقارب " 400 الف " وفي كربلاء " 1200 " وحدة سـكنية .. وفي محافظة النجف " 60 " الف مواطن يسـكن في العشـوائيات فضـلاً عن مناطق اخرى متفرقة من المدن العراقية ، ويعيشون في ظروف سكنية وخدمية وصحية وتعليمية ومعيشية سيئة .

وهذه الشـريحة من المجتمع العراقي بحاجة الى معالجة ملفها من قبل الدولة من خلال بناء حوالي (4) مليون وحدة سـكنية تكون مدعومة وقليلة الكلفة للفقراء ، او فرز اراضـــي وتوزيعها للأنهاء هذه المشكلة والحفاظ على الأملاك العامة في الدولة وتسوية السكن العشوائي في البلاد .

ويدعو المنتدى الحكومة العراقية في حال عدم قيامها بعمليات البناء او توزيع الاراضـــي عليها تأهيل وتسوية تجمعات السكن العشوائي وحسم هذه الازمة وحفظ كرامة الانسان .

■ الانتحار :

انتشـرت ظاهرة الانتحار في صـفوف النسـاء والشـباب والاحداث وبنطاق واسـع في معظم المدن العراقية وخاصةً العوائل ذات الدخل المحدود والفقيرة الى جانب الاسباب الاقتصادية والمعاشية والاجتماعية والصحية والنفسية ، وتشير العديد من التقارير المحلية والدولية عن احصائيات بعدد من الحالات التي حدثت في عام 2020 وكانت في مقدمتها تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراقي والتي اشـــارت فيها الى وجود (375) حالة منها (168) من الذكور .. و(153) من الاناث ، وسبعة حالات في صفوف الاحداث ، واغلب حالات الانتحار عن طريق الشنق او الطلق الناري او الغرق او الحرق او استخدام السم القاتل ، وكانت مدن بغداد والبصـرة في مقدمة المدن التي احتلت الصـــدارة بعدد الحالات الانتحار بمعدل (68) في بغداد ، و (47) حالة في محافظة البصرة .

مما يتطلب من السلطات والاجهزة الحكومية والمنظمات العراقية والدولية العمل الجاد في معالجة هذه الحالات الخطيرة والمســاوية التي لها تاثير ســلبي كبير على مســتقبل الشــابات والشــباب العراقي.

■ المقابر الجماعية :

العديد من المؤشـــرات تؤكد عن وجود مقابر جماعية في بعض المحافظات العراقية مثل (الانبار ونينوى وصـلاح الدين وكركوك وبابل وديالى واطراف من العاصـمة بغداد) في مرحلة سـيطرة تنظيم داعش الارهابي وما بعدها ، وتم العثور على اكثر من (400) مقبرة جماعية في مناطق (الفلوجة والخالدية والكرمة والقائم والصـقلاوية والعلم والقصـور الرئاسـية في تكريت وجرف الصخر والحويجة وتلعفر قرى كوجو وسنوني ومناطق اخرى تابعة لقضاء سنجار) .

ونظراً لكثرت جرائم القتل الجماعي في مناطق مختلفة من العالم تبنى مجلس الامن الدولي القرار المرقم (2474) الذي يدعو فيه أطراف النزاع المسلح في العالم إلى البحث عن المفقودين، وتسـجيل وتحديد مواقع الدفن ، وتسـجيل واخطار أُسـر المحتجزين ، وهذا القرار يسـاعد العراق انهاء هذا الملف المؤلم والمنافي للقيم الانسانية .

التوصيات :

- على الحكومة العراقية الكشف عن مصير عشرات آلاف من المفقودين والمغيبين قسراً والمعتقلين في السجون السرية .

- اطلاق سراح كافة المعتقلين والمختطفين من النشطاء والفاعلين في انتفاضة تشرين.
- اطلاق سراح كل من لم يكن متهماً بأي تهم جنائية .
- عدم ابتزاز المعتقلين وعوائلهم .
- منع اي جهة مهما كان دورها في الحكومة من اعتقال اي مواطن الا بأذن القضاء .
- تقديم الجهات التي تقوم بعمليات الخطف المستمر والاعتقالات الغير قانونية الى القضاء .
- حصر السلاح بيد الدولة .
- تعويض الضحايا ومنح ذويهم الحقوق المستحقة الكاملة .
- الغاء كافة المعتقلات ومراكز الاحتجاز السرية من البلاد .
- اهمية تشريع قانون صارم جديد بحق كل من يرتكب عمليات الاعتقال والخطف والتعذيب والقتل .
- ايجاد مركز قانوني تابع للدولة خاص فيه قاعدة بيانات للمعتقلين والسجناء .
- حسم ملف المقابر الجماعية في البلاد .
- لعودة الثقة بين المواطن والمسؤولين يجب تحويل التصريحات الخاصة بهذا الملف الى العمل الفعلي والحقيقي .

الخلاصة :

في الوقت الذي كان الشعب العراقي بكافة اطيافه المتآخية ينتظر انهاء كافة الانتهاكات والتجاوزات والتهجير القسري والمقابر الجماعية والاعتقالات العشوائية وعمليات التعذيب وتغيب المواطنين بعد تغيير النظام البائد في عام 2003 إلا ان الحالة استمرت ولغاية الان ، ولحسم هذا الملف الكارثي يتطلب الى مبادرة وطنية ، ومعالجات فورية حقيقية من خلال تشكيل لجنة قانونية فاعلة لتقصي الحقائق ، وتقديم كافة المعتقلين والمختفين في السجون الخاصة والعامة للقضاء بدون اي تضليل او تهاون ، ووضع مصلحة البلاد فوق كل الاعتبارات ، والحفاظ على سمعة الدولة العراقية في المحافل الدولية .

ويطالب المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانســـان الحكومة العراقية بإنهاء ملف المغيبين و المختطفين والمعتقلين قانونياً وانسانياً وللأبرياء حصراً من ضحايا المخبر السري والاعترافات تحت التعذيب ، وكشف مصيرهم وانهاء حيثيات هذا الملف من الدولة العراقية ، ومن لديه قضايا جنائية او مطلوب للعدالة يحال الى المحاكم لينال جزائه العادل .

ويدعو المنتدى العراقي الرأي العام الداخلي والدولي والمنظمات العاملة في المجتمع المدني وحقوق الانسان والمؤسسات الحقوقية للضغط على الحكومة العراقية لإنهاء هذا الملف المأساوي واعادة الاعتبار لذوي الضحايا الابرياء .

كما يثمن المنتدى العراقي دور الامم المتحدة لإرسالها فريق دولي إلى بغداد للتحقيق في موضوع المغيبين والمخطوفين قسراً ، أعقبه تحرك القضاء العراقي لمتابعة قضية المفقودين .

■ تجاوزات على عقارات والممتلكات :

في تحدي اخر تواجه الدولة من عام 2003 ولغاية الان هي عمليات التجاوز واحتلال والاستيلاء على الممتلكات العامة التابعة للدولة العراقية بالقوة والمحســوبية من خلال التلاعب بعمليات البيع والشراء والايجار بالعقارات خارج اطار القانونية من قبل " الاحزاب - والشخصيات السياسية - والمليشيات المسلحة - والعصابات المنفلتة " ويشمل التجاوز عقارات في " المنطقة الخضراء ومجمع القادسية ومجمع الجادرية الوزاري - مواقع عسكرية وأمنية وسياسية - المدارس - القصور الرئاسية - المنازل - المطارات - المعامل والمصانع - والمنشآت - المولات – والحدائق العامة – وقطع الاراضي - والاراضي الزراعية وجرف البساتين - والملاعب الرياضية) .

وتأتي بغداد في مقدمة المدن التي توجد فيها اشكاليات كبيرة حيث هناك اكثر من (3000) عقار وموقع مستغل من قبل جهات متنفذة في السلطة ترفض اخلائها في تحدي صارخ ومخالف لقانون أملاك الدولة ، الى جانب تزوير (170) الف عقار تابع للدولة جرى تحويلة بطرق ملتوية والالتفاف بشتى السبل بأسماء اشخاص تابعين ومحسوبين على شخصيات متنفذة ومعروفة في الوسط السياسي والحكومي .

وهناك ممتلكات وعقارات كبيرة جرى تأجيرها بدلات إيجار بمبالغ رمزية ومثيرة للسخرية رغم كل ذلك ترفض هذه الجهات المتنفذة تسديد هذه الرسوم للدولة ، كما نشط الخارجون عن القانون بالاستيلاء على ممتلكات المواطنين وبشكل خاص ابناء الاقليات في مدن بغداد والبصرة والموصل وديالى وكركوك من خلال تزوير المستمسكات الرسمية لا سيما للذين غادروا البلد ، ورغم محاولات بعض البرلمانين والمسؤولين في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية العمل على محاسبة المتجاوزين على أموال الدولة واستعادة الأملاك الا انها تصطدم بهذه الجهات ويتم تأجيلها احياناً بالتراضي واحياناً بالتهديد واستخدام القوة ، وتقدر قيمة هذه الممتلكات الى اكثر من (22) مليار دولار امريكي . لو جرى ترتيب الوضع القانوني لهذه العقارات لساعدت الدولة في جني أموالاً طائلة تخدم وتكون مصدراً مهماً لدعم الميزانية العامة .

ولحسم هذا الملف يتطلب رفع التجاوزات من خلال قوة حكومية تنفذ أوامر الاخلاء ومعاقبة المتجاوزين على المال العام واعادة الممتلكات مع احالة المتهمين الى القضاء مهما كانت وظائفهم او مكانتهم السياسية ، ويتطلب من مجلس النواب العراقي إعادة النظر في قانون بيع وإيجار أموال الدولة المرقم 21 لسنة 2013 ، وتفعيل القاعدة العامة التي تنص على أن الغبن الفاحش في إيجار أو بيع أموال الدولة يؤدي إلى إبطال العقد والتصرف ، وفيما يلي نماذج من المستفيدين من الإيجارات المنخفضة وتأجير العقارات المهمة في منطقة الكرادة والمسبح والخضراء ومجمّعي القادسية والجادرية السكنيين وهم من ارقى واجمل مناطق بغداد رغم رواتبهم والامتيازات التي يتمتعون بها منذ (17) عام :

ت	وظيفة المؤجر	مساحة المنزل	المبلغ
1-	رئيس وزراء سابق	400 متر مربع	800 ألف دينار عراقي
2-	نائب رئيس الوزراء سابق	يتجاوز400 متر مربع	مليون دينار عراقي
3-	نائب رئيس الوزراء سابق	يتجاوز400 متر مربع	مليون دينار عراقي
4-	نائب رئيس الوزراء سابق	يتجاوز400 متر مربع	مليون دينار عراقي
5-	وزير سابق	630 متر مربع	315 ألف دينار
6-	أمين عام سابق لمجلس الوزراء	605 متر مربع	400 ألف دينار.
7-	موظف كبير برئاسة الوزراء	350 متر مربع	154 ألف دينار
8-	سفيرة	2000 متر مربع	260 ألف

-9	مسؤول رفيع المستوى	600 متر مربع	400 ألف دينار
-10	مسؤول عسكري	يتجاوز400 متر مربع	320 ألف دينار
-11	مسؤول عسكري	يتجاوز400 متر مربع	مليون دينار عراقي
-12	مسؤول عسكري	يتجاوز400 متر مربع	مليون دينار عراقي
-13	شخصية سياسية متنفذة	2500 متر مربع	12 ألف دينار في السنة

■ الالغام والمقذوفات والعبوات الناسفة :

تشـير التقارير الصـادرة من الامم المتحدة ان الاراضـي العراقية في مقدمة دول العالم من حيث التلوث بالألغام الأرضـية والقنابل العنقودية والذخائر والمقذوفات غير المنفلقة ومخلفات الأسـلحة التقليدية والعبوات الناسـفة بمسـاحة تبلغ (3) مليار متر مربع منتشـرة في محافظات البصـرة والعمارة وواسـط وديالى وذي قار واربيل والسـليمانية ودهوك وحلبجة ونينوى والأنبار وصـلاح الدين وكركوك بمسـاحة تقدر " 1.730 كيلو متر مربع " ، منها (12) مليون لغم في محافظة ميسـان، واكثر من (10) ملايين لغم في محافظة البصـرة .. وفي مدن أقليم كوردسـتان يوجد (467) حقلاً لم يتم معالجتها لغاية الان ، واغلب هذه الالغام الغير منفلقة تعرض حياة المدنيين الى الخطر وكانت سـبباً في مقتل وجرح (50) الف ضـحية اغلبهم اصـبحوا معاقين جسـدياً ونفسياً الى جانب عرقلة عمل وحركة المزارعين وكل عمليات التطور والبناء وخاصة في مجال النفط والبيئة وهي من مخلفات الحرب في كوردسـتان والتي امتدت الى (30) سـنة ، والحرب

العراقيـة الإيرانيـة (8) ســـنوات ، وحرب الخليج الأولى والثـانيـة ، واحتلال تنظيم داعش (3) سنوات .

ان الاراضي العراقية بحاجة الى مساعدات امنية عاجلة لتطهيرها وازالة الالغام منها لانها تشكل خطورة على حياة المدنيين الابرياء وصـــعوبة عودتهم الى مدنهم ومزارعهم ، مما يتطلب دعم دول العـالم بتوفير الأموال والجهد من اجل بنـاء القدرات الفنيـة الوطنيـة وتطويرهـا في مجـال الأعمال المتعلقة بشؤون رفع الألغام ، ورغم ان العراق التزم بموجب معاهدة أوتاوا، بإزالة جميع الألغام والمخلفات الحربية في مدة أقصـــاها عام 2018، الا ان جميع المؤشــرات تؤكد اســتحالة تحقيق ذلك ونحن على مشارف عام 2021 .

يثمن المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانســـان التبرعات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية التشيكية لإزالة التلوث والامراض والالغام في المناطق الحدودية والمدن المحررة من تنظيم داعش الارهابي مُســـاهماتهما في تعزيز قدرات الكوادر العراقية العاملة في مجال مكافحة الالغام والمقذوفات والعبوات .

■ منظمات المجتمع المدني غير الحكومية :

لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في بلدان العالم لا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس الامم المتحدة عام 1945 والتي تم تعزيز مكانتها تحديداً بعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 وفي المادة (20) التي تنص على :

1- لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية .

2- لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما .

وبدأ انتشار هذا المصطلح بشكل كبير في المجتمعات العالمية ليكون مفهوماً مهماً ويساهم في تطوير المجتمعات في العديد من المجالات منها (التنمية ، والقدرة على تأهيل الكوادر في الرصد والتوثيق والمراقبة ، وقبول الاخر ، وتعزيز السلم المجتمعي ، وسيادة القانون ، ومناهضة كافة اشكال الاضطهاد والتمييز والتهميش والغاء الاخر من خلال المؤتمرات والورش والمحاضرات).

ومنظمات المجتمع المدني ، هي منظمات غير حكومية مستقلة تدعو للحرية وقيم حقوق الانسان ، ولديها القدرة على تقديم المساعدات والاعمال الانسانية والخيرية والدفاع عن الإصلاحات العامة في البلاد ، وتدعم النهج الديمقراطي والمساواة والعدالة الاجتماعية ، ويكون العمل فيها طوعي وغير ربحي هدفها خدمة المجتمع وتكون حلقة وصل بين الحكومة والمجتمع لنقل معاناتهم ووضع الحلول في معالجتها .

وفي العراق برزت منظمات المجتمع المدني بنطاق واسع بعد انتهاء عصر دكتاتورية النظام البائد عام 2003 كنتيجة لعملية التحول الديمقراطي، فكان المجتمع بحاجة الى المنظمات المدنية بسبب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والامنية التي كانت تدار بأسلوب الحكم الشمولي الذي كان مسيطراً على كافة مفاصل الدولة.

فأقر مجلس النواب العراقي قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010، استناداً الى احكام المادة (61) والمادة (73) من الدستور العراقي الصادر في عام 2005، لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها ، وتأسست منظمات تهتم بمجالات (المساواة - وحقوق الانسان - والمرأة - والطفولة - وجمعيات لنبذ العنف والتطرف - والاعلام - والتعايش السلمي - والمنتديات الثقافية والخيرية والانسانية - ومنظمات شبابية وطلابية - ومراكز رياضية وفنية وصحية وفي مجال البيئة - وجمعيات واتحادات عمالية وحرفية وزراعية - ونقابات مهنية وطبية - والاندية الاجتماعية - ومؤسسات للتنمية والتطوير والسلام) .

ومع انطلاق عمل هذه المنظمات تعرض الناشطون والعاملون فيها الى تهديدات وتحديات واسعة نتيجة تصديها للفساد والعنف المستشري وضعف سيادة القانون مما ادى الى اغلاق العديد من هذه المنظمات ومغادرة الكثير منهم الى خارج العراق ، واليوم هناك تجاهل واضح من قبل الحكومة والمشاركين في العملية السياسية اتجاه منظمات المجتمع المدني ، والمنظمات التي لها علاقات مع الاحزاب او مع المتنفذين في السلطة فأن وضعها يكون جيداً ، ومن تكون مستقلة وحرة يكون عملها ونشاطها وتواصلها مع المجتمع صعب ، والسلطات تتعامل مع المنظمات بأسلوب متعالي وامني وتجاهل متقصد ، وعادة يكون تعاملها معرقل لدى اخذ وتجديد الاجازات ، ولا يوجد اي تنسيق واضح ومثمر بين الطرفين ، ومن جانب اخر لا تعرف الاسباب بوجود دائرة المنظمات

غير الحكومية في المنطقة الخضراء مع العلم هناك وزارة تعمل بكل حرية في مناطق اخرى عامة من العاصمة بغداد وتستقبل المراجعين بكل حرية .

يدعو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان السلطات الحكومية الى فتح افاق جديدة للتعاون والتنسيق مع المنظمات المهنية والرصينة والفاعلة على الساحة العراقية من خلال تخصيص تمويل لدعمها ومساندتها ومساعدتها على الاستمرار في نشاطاتها ، والعمل المشترك من أجل تنمية الفرد والمجتمع وترسيخ قيم الحرية والسلام والعدالة.

■ الخاتمة :

يأمل المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان ان يكون العام الجديد 2021 عام الإصلاحات الحقيقية ، ومنح الحقوق والحريات العامة في البلاد ، واحترام خيارات كل العراقيين ، والحد من التجاوزات والانتهاكات الصارخة والمستمرة في معظم مجالات الحياة ، كجرائم القتل والخطف والتعذيب والإعتقالات العشوائية والقمع واستخدام السلاح الحي ضد المتظاهرين والمعتصمين السلميين ، والاسراع في محاكمة قتلة الحراك الشعبي والكشف عن مصير المختطفين والمغيبيين، واحترام حرية التعبير والرأي والعقيدة وعدم ممارسة الضغط والترهيب بحق المواطنين ، والقضاء على فلول تنظيم داعش الارهابي بعد تصاعد عملياتهم الاجرامية في هذا العام ، وانتشار انواع الاسلحة بين العشائر وبنطاق واسع والذي يتم استخدامه في صراعاتهم العائلية والقبلية ، واهمية حصر السلاح بيد الدولة للحد من الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية والمناطق السكنية، ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر ، وعمالة الاطفال ، والفساد المستشري والمحاصصة الحزبية الضيقة ، والعمل على معالجة وباء كورونا (كوفيد 19) وتداعياتها الاقتصادية والمعاشية ، وتحسين الوضع الصحي والتعليم والسكن ، ومعالجة ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي ، ومناهضة اساليب التغيير الديموغرافي في المناطق والمدن في عموم العراق ، كما يدعو المنتدى الى عدم المساس برواتب الموظفين والمتقاعدين وصرفها في مواعيدها المحددة والحد من الاستقطاعات والضرائب على رواتبهم ، والاسرع في معالجة طلبات ذوي الشهداء وحسم ملفاتهم

الخاصـــة بمســـتحقاتهم ، واجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد ، ونناشـــد الســـلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للإسراع في حل الازمات والمشاكل القائمة في البلاد .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

6 / كانون الثاني / 2021

الجمعيات والمنظمات المنضوية في المنتدى العراقي :

- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد
- جمعية المواطنة لحقوق الانسان / العراق
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان / العراق
- الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق
- جمعية الرافدين لحقوق الانسان / النجف
- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / امريكا
- هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
- المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا
- منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق (اومرك) / المانيا
- لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

E : Iraqi_Democratic_forum@yahoo.com